E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/73
10 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٦	٢
ثانيا -	الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي	٧ - ١٨	٣
ثالثا -	التقدم المحرز على الصعيد المشترك بين الوكالات	١٩ - ٥٨	٩
	ألف - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية	١٩ - ٢٤	٩
	باء - أعمال اللجان الاستشارية الدائمة وفرق العمل المخصصة التابعة للجنة التنسيق الإدارية	٢٥ - ٥٦	١٠
	جيم - مؤتمر القمة العالمي للأغذية	٥٧	١٩
	دال - مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)	٥٨	١٩
رابعا -	التقدم المحرز على الصعيد القطري	٥٩ - ٦٦	١٩
	ألف - معلومات أساسية	٥٩ - ٦٠	١٩
	باء - لمحة عامة	٦١ - ٦٥	٢٠
	جيم - التكامل مع المبادرات الأخرى المشتركة بين الوكالات	٦٦	٢٣
خامسا -	استنتاجات وتوصيات	٦٧ - ٧١	٢٤

* E/1997/100.

030797 020797 300697 97-15738

أولا - مقدمة

١ - ساعدت المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال فترة التسعينات في وضع سياسات وبرامج تحظى بالاتفاق الدولي فيما يتصل بالبيئة والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والمرأة، والأطفال، وحقوق الإنسان، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمستوطنات البشرية، والأمن الغذائي. وتشكل نتائج هذه المؤتمرات خطة شاملة للتنمية تضم العديد من المواضيع المشتركة.

٢ - وفي حين تتوقف المؤتمرات في الوقت الراهن، فإن مهمة إدماج البرامج المتفق عليها دوليا في السياسات وخطط العمل الوطنية لم تُنجز تماما بعد. وتعد منظومة الأمم المتحدة بمثابة أداة رئيسية في أيدي الحكومات في مواجهتها لهذا التحدي. غير أن المنظومة لن تستطيع مساعدة الحكومات في هذه المهمة إلا إذا تمكنت من تعبئة استجابة متسقة للعناصر العديدة والمتداخلة لخطة التنمية التي تمخضت عنها المؤتمرات العالمية.

٣ - وقد سلمت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٥، بضرورة توفر إطار مشترك لمساعدة البلدان في تنسيق تنفيذ ورصد برامج العمل التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية. واتفقت لجنة التنسيق الإدارية على أن هذا الإطار المشترك ينبغي أن يعزز الاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للمواضيع المشتركة وأن يساعد في التقليل من عبء الإبلاغ الواقع على البلدان وعلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ.

٤ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها الواسعة النطاق، في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس (الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥)، بدأ بها نهجا منسقا في متابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمرات، وجعل من ذلك الهدف توجها رئيسيا في أعماله.

٥ - ويقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس ٣٦/١٩٩٦، ولقراري الجمعية العامة ٥١/١٧١ و ٥١/١٧٧. وضمن جملة أمور، دعا المجلس في قراره لجنة التنسيق الإدارية إلى تقديم التقارير المتعلقة بأعمال فرق العمل التابعة لها المعنية ببيئة التمكين المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، والعمالة ووسائل العيش المستدامة، فضلا عن أعمال اللجان المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة والمرأة والمساواة بين الجنسين إلى الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٧.

٦ - ويعرض التقرير على المجلس نظرة عامة على أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات واللجنتين المشتركتين بين الوكالات. فضلا عن ترتيبات المتابعة المنسقة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية ومؤتمر المونل الثاني في السياق الأوسع للمتابعة المنسقة للمؤتمرات على الصعيد الحكومي الدولي وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات وعلى الصعيد الميداني.

ثانيا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي

٧ - حدد الأمين العام، في تقريره المقدم إلى المجلس عام ١٩٩٥ عن المتابعة المنسقة للمؤتمرات، المواضيع المشتركة بين المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، وعرض مقترحات من أجل نهج منسق لتقاسم المسؤوليات بين الجمعية العامة والمجلس واللجان الفنية التي تضطلع، على المستوى الفني، بالمسؤولية الأولية عن تنفيذ نتائج المؤتمرات. وضمن جملة أمور، تناولت الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥، التي اعتمدها المجلس في الجزء المتعلق بالتنسيق في دورته لعام ١٩٩٥، التكامل والاتساق في أعمال هذه الهيئات. وفي آخر قرار تعتمده الجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠)، قررت الجمعية، ضمن جملة أمور، الاستفادة من توصيات المجلس لعام ١٩٩٥ وقدمت توجيها مفصلا لعملها ولعمل المجلس وهيئاته الفرعية في ضمان المتابعة المنسقة للمؤتمرات (انظر A/52/155-E/1997/68). ومنذ ذلك الوقت، يجري متابعة المؤتمرات في سياق هذا الهيكل الثلاثي.

٨ - وتناولت الجمعية العامة أيضا مسائل السياسات والمسائل المؤسسية المتصلة بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية الأخيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما. ويمكن الإشارة إلى اتجاهين في هذا الصدد. أولا، أن الجمعية قد شددت على ضرورة رصد الالتزامات ونتائج المؤتمرات بطريقة متكاملة. فمثلا، بالإضافة إلى قرارها ١٧٧/٥١ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الموئل الثاني، وقرارها ١٧١/٥١ بشأن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، دعت الجمعية، في قرارها ١٧٣/٥١، إلى أن يتم استعراض وتقييم الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، بالتنسيق مع أعمال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وفي الدورة الحادية والخمسين، قررت الجمعية أيضا اتباع نهج متكامل بتخصيص جلسات عامة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبزيادة الاتساق بين أعمال اللجنتين الثانية والثالثة.

٩ - إلا أن جدول أعمال الجمعية العامة ومسارات العمل المنفصلة في اللجنتين الثانية والثالثة لا تتيح، حتى الآن، النظر إلى مسائل متابعة المؤتمرات "على أنها مترابطة ومسهمة في إطار موحد" مثلما دعت الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥، بل أنها كثيرا ما تُعامل بصورة مستقلة عن بعضها البعض بدرجة أو بأخرى. كما أن التقارير المتكاملة لا تزال من الأمور النادرة الحدوث.

١٠ - غير أنه لا بد من التشديد على أن جانبا كبيرا من أعمال الجمعية العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما تعالج بالفعل مواضيع مشتركة بين المؤتمرات العالمية - مثل الديون الخارجية والتمويل من أجل التنمية، والتجارة والتنمية، واستئصال شأفة الفقر، والعلم والتكنولوجيا، والنهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان، ومشاكل البلدان التي تمر بظروف خاصة. إلا أن الإبلاغ عن هذه المواضيع لا يتساوق بصورة منتظمة مع الأحكام التي اعتمدتها المؤتمرات، كما أن التوجيهات المتعلقة بها لا تُترجم

بصورة منتظمة من قبل بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باعتبارها توجيها وتقييما لمتابعة المؤتمرات في حد ذاتها.

١١ - ويلزم بالتالي إيجاد سبل لتحقيق أقصى حد من التداوب بين متابعة فرادى المؤتمرات على مستوى الجمعية العامة. فالدراسة التي تجري في منتصف العقد لأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ينبغي، على سبيل المثال، أن تغذي رصد تنفيذ المؤتمرات الأخرى التي يؤيد الكثير من نتائجها نفس الأهداف. كما أن استعراض الخمس سنوات لخطة عمل بيينا المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة في عمليات المتابعة الأخرى، كتلك المتعلقة بالمرأة والطفل.

١٢ - وفيما يتعلق بالمجلس ذاته، فإنه يولي منذ عام ١٩٩٥ اهتماما كبيرا لتعزيز تنسيق وتكامل متابعة المؤتمرات. وعملا بهذا النهج، قام المجلس، في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٦، بدراسة استئصال شأفة الفقر كموضوع مشترك، وقدم لمنظومة الأمم المتحدة توجيها مستفيضا لتحسين تنسيق الأنشطة المتعلقة باستئصال شأفة الفقر على صعيدي الميدان والمقر. وسيجري المجلس في دورته الحالية دراسة مشابهة لموضوع إدماج منظور الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية المتعلقة بجميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. كما أن الموضوع المدرج في الجزء الرفيع المستوى من دورته - "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار والتجارة" - هو أيضا موضوع مشترك نابع من عدد من المؤتمرات الرئيسية (انظر E/1997/67). ومن دلائل الأهمية التي يعلقها المجلس على هدف تنسيق المتابعة، أنه قرر أن يدرج في جدول أعماله بندا مستقلا بعنوان "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة".

١٣ - وقرر المجلس أيضا تعزيز التكامل والتنسيق فيما بين لجانه الفنية، وبين عملها وعمل المجلس وقدم في عام ١٩٩٦ توصيات مفصلة بمواءمة برامج عمل اللجان الفنية بشأن مختلف جوانب استئصال شأفة الفقر (انظر A/51/3 (Part I)، الفصل الثالث، أولا، 'باء'). وقدم إلى المجلس تقرير عن متابعة استنتاجاته المتفق عليها لذلك العام (E/1997/58).

١٤ - الإطار ١ يلخص الناتج الرئيسي لعمل اللجان الفنية في عام ١٩٩٧ لمتابعة المؤتمرات. ووفقا لتوجيهات المجلس تزيد اللجان الفنية من تساوق عملها مع المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية. وزادت من تركيزها، في موضوعات محددة، على مجالات مسؤولياتها وأخذت في الاعتبار أحكام مؤتمرات أخرى وعمل هيئات أخرى فيها. وقد زاد التفاعل بين اللجان؛ وجرى بينها تبادل للمدخلات. ومن المخطط إجراء المزيد من هذه التبادلات في السنوات المقبلة. وقد جرى أيضا حوار مع المجلس. وخصوصا بشأن متابعة الاستنتاجات التي اتفق عليها المجلس في عام ١٩٩٦. كذلك أحالت لجنة التنمية الاجتماعية استنتاجاتها المتفق عليها بشأن العمالة وسبل الرزق المستدامة (انظر E/1997/26، الفصل الأول، القرار ٢/٣٥)، كمدخل للجزء الرفيع المستوى لعام ١٩٩٧ للمجلس. وبالإضافة الى ذلك، بذلت الجهود من أجل تقديم تقارير أكثر تكاملا الى اللجان، سهلها استعمال مديري المهام. بيد أنه حدثت مشاورات قليلة نسبيا بين مكاتب اللجان

الفنية، وبينها وبين مكتب المجلس. والمثال الضحيح للنهج المتكامل للمؤتمرات هو عمل اللجنة الاحصائية، التي درست وأيدت الآثار الإحصائية المترتبة على مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الأدنى الناجمة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كإسهام في إنشاء قاعدة بيانات عامة للمؤشرات الوطنية والدولية.

الإطار ١ - النتائج الرئيسية للجان الفنية في عام ١٩٩٧ المتصلة بمتابعة المؤتمرات

لجنة السكان والتنمية - مشروع قرار لنظر المجلس بشأن الهجرة الدولية والتنمية (انظر E/1997/312)

لجنة التنمية الاجتماعية - الاستنتاج المتفق عليه بشأن موضوع ذي أولوية: "العمالة المنتجة وسبل الرزق المستدامة" [E/1997/27، القرار ٢/٣٥]؛ المحالة الى المجلس لإدماجها في الجزء الرفيع المستوى.

لجنة حقوق الإنسان - القرار ٦٩/١٩٩٧ المتعلق بالتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما؛ القرار ٨/١٩٩٧ المتعلق بالحق في الأغذية؛ [تدبير] بشأن حقوق الإنسان والبيئة (E/1997/23).

اللجنة الإحصائية - في متابعتها للآثار الاحصائية للمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة، اعتمدت اللجنة الاحصائية مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الأدنى (١٥ مؤشرا) (انظر E/1997/24).

وعلاوة على ذلك، قدم فريق الخبراء المعني بالآثار الإحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة توصيات بشأن برنامج العمل في إحصاءات ومؤشرات للمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة في الميدان الاجتماعي.

لجنة مركز المرأة - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن (١) المرأة والبيئة، (٢) المرأة في السلطة وصنع القرار، (٣) المرأة والاقتصاد، (٤) تعليم المرأة وتدريبها (انظر E/1997/27). وسيؤيد المجلس، في جملة أمور، مع مشروع القرار العشرين الموصى باتخاذه، هذه الاستنتاجات المتفق عليها (E/1997/27).

لجنة التنمية المستدامة - عملت اللجنة كهيئة تحضيرية لدورة الجمعية الاستثنائية لعام ١٩٩٧ لأغراض الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأوصت كذلك بطرائق استعراض ١٩٩٧ لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

لجنة المستوطنات البشرية - (اللجنة الدائمة للمجلس) قرار بشأن إعادة تنشيط مركز المستوطنات، استعراض طرق عمل اللجنة: إشراك الشركاء، دور اللجنة في المستقبل.

١٥ - بيد أن هناك متسعا لتعزيز نهج منسق بين اللجان الفنية. ولا يزال هناك، بصفة خاصة، تزاوجا وازدواجا في بعض جوانب عمل اللجان الفنية، رغما عن أن اللجنة قد تركز على بُعد مختلف الى حد ما للمسألة. فمثلا، قامت كل من لجنة التنمية الاجتماعية، و لجنة مركز المرأة، و لجنة التنمية المستدامة بتناول بعض أبعاد بيئة التمكين الدولية للتنمية. ولا يزال هناك مجال للجان لزيادة استخدامها لعمل اللجان الفنية - أو للمجلس والجمعية عند معالجة المسائل المتداخلة القطاعات. وسيهم هذا بصفة خاصة، مثلا، إذا قامت لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٠، بتناول موضوع "الموارد المالية، التجارة، الاستثمار، والنمو الاقتصادي"، على النحو المقترح في مشروع برنامج عملها (انظر E/1997/25، الفصل الأول، الفرع جيم)، وكذلك لعمل لجنة حقوق الإنسان المتعلق بالآثار التي تلحق بحقوق الإنسان من جراء برامج التكيف الهيكلي وبرامج الديون. ويلخص الجدول الثاني برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية في الفترة بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٢ لمتابعة المؤتمر نطاق اختصاصها.

الجدول - برامج عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس

	برنامج العمل المتعدد السنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الحدث الرئيسي المختار أو الأحداث الرئيسية في العام		الاستعراض العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان - دورة استثنائية للجمعية بشأن المخدرات	الاستعراض العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية - السنة الدولية للمسنين	الاستعراض العام لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	استعراض مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - استعراض الموئل الثاني	استعراض جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا
لجنة السكان والتنمية	دعم، ١٩٩٦-١٩٩٩	الصحة والوفيات (التأكيد على الصلة بين الصحة والتنمية، وعلى المرأة، وعلى العمر	زيادة السكان، هيكل التوزيع، (التأكيد: النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم)، الاستعراض والتقييم الذي يضطلع به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كل خمس سنوات			
لجنة التنمية الاجتماعية	دعم، ١٩٩٧-٢٠٠٠ سنويا: - البيئة التمكينية - أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي؛ - الموارد؛ - إطار التعاون في التنمية الاجتماعية	تعزيز التكامل والمشاركة الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الفئات والجماعات الضعيفة والمتضررة	- خدمات اجتماعية للجميع - بدء الاستعراض العام لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	إسهام اللجنة في الاستعراض والتقييم العامين للقمة		
لجنة مركز المرأة	دعم، ١٩٩٧-٢٠٠٠	- العنف الموجه ضد المرأة - المرأة والنزاعات المسلحة - حقوق الإنسان للمرأة - الطفلة	- المرأة والصحة - الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة - بدء الاستعراض والتقييم الشاملين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	- الاستعراض الشامل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - المسائل الناشئة		
لجنة التنمية المستدامة (رهنا بموافقة الجمعية في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة)	دعم، ١٩٩٤-١٩٩٧، ومشروع للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢: المسائل المهيمنة: الفقر، أنماط الاستهلاك والانتاج	قطاعية: الإدارة المتكاملة للمياه العذبة. متداخلة القطاعات: نقل التكنولوجيا، بناء القدرات، التعليم، العلم، بناء الوعي. القطاع الاقتصادي/ المجموعة الرئيسية: الصناعة	الاستعراض الشامل لبرنامج العمل للدول النامية الجزرية الصغيرة قطاعية: المحيطات والبحار متداخلة القطاعات: أنماط الاستهلاك والانتاج القطاع الاقتصادي: السياحة	قطاعية: الإدارة المتكاملة والمخططة لموارد الأراضي متداخلة القطاعات: الموارد المالية؛ التجارة والاستثمار؛ النمو الاقتصادي القطاع الاقتصادي/ المجموعة الرئيسية: الزراعة	قطاعية: الغلاف الجوي، الطاقة متداخلة القطاعات: المعلومات اللازمة لصنع القرار والمشاركة؛ التعاون الدولي للبيئة التمكينية القطاع الاقتصادي/ المجموعة الرئيسية: نقل الطاقة	استعراض شامل

١٦ - كما يصور العمل الذي اضطلع به عدد قليل من اللجان هذا العام صعوبة التصدي لمتابعة ورصد التدابير الواسعة النطاق التي يتفق عليها في المؤتمرات، ولا سيما في إطار المتاح من الشكل والوقت والموارد. ومن أجل القيام بفحص مثمر ومنفصل للأحكام المتعلقة بمجال معين يتعين على العمل الحكومي الدولي أن يستفيد من المدخلات المقدمة على الصعيد القطري، ومن منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فضلا عن الخبراء والممارسين في مجال الاهتمام. وبدون هذه المدخلات الكاملة يصبح الأساس الموضوعي والتقني للمناقشة في اللجان محدودا، مما يؤدي إلى تكرار نتائج المؤتمرات. وقد أسفر تنظيم الأفرقة خلال الدورات التي تعقدها اللجان من نتائج إيجابية، بيد أن هناك متسعا لإحراز المزيد من التقدم.

١٧ - ومن الجوانب الإيجابية أن الأعمال التي تقوم بها اللجان تحفز المحافل والهيئات الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، أو الاجتماعات المخصصة، إلى الاضطلاع بقدر أكبر من الأعمال التقنية. ومن الأمثلة على ذلك، قرار لجنة السكان والتنمية ١/١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/1997/25) الذي يطالب بإجراء المزيد من الأعمال المتعمقة، وخاصة من قبل فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، بالرغم من أنه لا يتطرق بالتفصيل إلى الجوانب الموضوعية للهجرة والتنمية. والقرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر فيينا ذو طابع مماثل، حيث يطالب منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المفوض السامي لحقوق الإنسان، باتخاذ إجراءات. وقد دعت لجنة مركز المرأة الوكالات الدولية والمتعددة الأطراف، في استنتاجاتها الموافق عليها (٢/١٩٩٧)، إلى النظر في سبل إيصال وتبادل المعلومات، في جملة أمور، من خلال عقد حلقات العمل والحلقات الدراسية عن الدروس المستفادة لأغراض دمج منظور لمشاركة الجنسين ضمن الأنشطة الرئيسية للسياسات والبرامج.

١٨ - وتقتضي المتابعة الفعالة المنسقة أيضا استفادة الهيئات الحكومية الدولية من عمل آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، على النحو الذي اعترف به المجلس في عام ١٩٩٥. ولقد قدمت آلية لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة المؤتمرات تقاريرها بالفعل إلى اللجان ذات الصلة وتفاعلت معها تفاعلا وثيقا لتسهيل عملها. ويوفر الدعم الفني الوثيق الذي تقدمه اللجنة الدولية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة إلى لجنة التنمية المستدامة سابقة طيبة في هذا الصدد. وقدمت فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع تقريرا عن الهجرة الدولية إلى لجنة السكان والتنمية (انظر E/CN.9/1997/4). وأجرت لجنة التنمية الاجتماعية حوارا مع رؤساء فرق العمل المشتركة بين الوكالات في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وعرضت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين تقريرا شفويا عن أعمالها على لجنة مركز المرأة. وقد أتاحت هذه التفاعلات الفرص أمام الجهاز الحكومي الدولي لكي يسهم بمدخلات فيما يتصل بالعديد من المواضيع الفنية لأغراض التنسيق بين الوكالات على الصعيد الميداني. وقد قدمت لجنة السكان والتنمية، على سبيل المثال، التوجيه الدقيق لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

ثالثا - التقدم المحرز على الصعيد المشترك بين الوكالات

ألف - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية

١٩ - سعت لجنة التنسيق الإدارية في تناولها خلال السنوات القليلة الماضية لمواضيع السياسات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي إلى دعم وتنظيم مبادرات مشتركة ترمي إلى أهداف موحدة. والتمست اللجنة أيضا إيجاد إطارات مشتركة للسياسات في مجالات ذات أولوية رئيسية بغية توجيه الأعمال التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز ما تقدمه اللجنة من دعم للهيئات الحكومية الدولية المركزية في اضطلاعها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها على نطاق المنظومة. ويشكل العمل الذي تقوم به اللجنة في دعم المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا جزءا من هذا الجهد الشامل.

٢٠ - وقد أسهمت جميع الهيئات المعنية المشتركة بين الوكالات إسهاما نشطا في المتابعة المنسقة للمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وأولت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية اهتماما خاصا لهذه المسألة. كما تضمن برنامج عملها مواضيع ذات صلة مباشرة بأعمال المتابعة للمؤتمرات، من قبيل التنسيق بين الأنشطة المتصلة بتخفيف حدة الفقر. وبينما تواصل اللجنة الدولية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة العمل بوصفها الإطار المؤسسي الرئيسي لدعم القيام باستجابة متسقة لجدول أعمال القرن ٢١ على نطاق المنظومة، فإنها أيضا قد أخذت بعين الاعتبار الحاجة إلى نهج منسق.

٢١ - وأسندت لفرق العمل الثلاث المخصصة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ - - وهي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة ووسائل العيش المستدامة وترأسها منظمة العمل الدولية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويرأسها البنك الدولي - - مهمة تزويد المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة بالتوجيه والدعم المنسقين على نطاق المنظومة في جهودهم المبذولة لمساعدة فرادى البلدان على ترجمة نتائج المؤتمرات إلى سياسات وبرامج وطنية ملموسة. وقررت لجنة التنسيق الإدارية كذلك ضرورة أن تعمل كل فرقة عمل، في سياق الموضوع أو المواضيع المنتدبة لها، على تحقيق الأهداف الشاملة للسياسات مثل النهوض بالمرأة ودعم حقوق الإنسان، فضلا عن سائر القضايا الشاملة من قبيل تيسير سبل الاتصال. وتقرر، بالإضافة إلى ذلك، إقامة صلات وثيقة مع اللجنة التوجيهية فيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

٢٢ - واعترافا من لجنة التنسيق الإدارية في نفس الوقت بأن منهاج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تطرق إلى ما هو أبعد بكثير من المواضيع التي عالجتها فرق العمل المذكورة أعلاه. فقد أنشأت في عام ١٩٩٦ اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين

لتتولى، على أساس شامل وعلى نطاق المنظومة، مسؤولية تناول جميع جوانب تنفيذ منهاج العمل، والتوصيات المتصلة بقضايا الجنسين الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخرى المعقودة حديثا.

٢٣ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، قررت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٤ أن تستعرض بصفة دورية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقررت اللجنة بالتالي أن تدرج في جدول أعمال دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٧ بندا بشأن الأعمال التحضيرية لاستعراض الخمس سنوات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا وللاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأذنت اللجنة في هذا السياق بإجراء مشاورات فيما بين الوكالات خلال عام ١٩٩٧ من أجل إعداد تقييم لاستجابة المنظومة لبرنامج عمل فيينا حتى تنظر فيه اللجنة.

٢٤ - ورغم أنه قد يكون من السابق لأوانه اجراء تقييم شامل، فإن الإطار المشترك بين الوكالات الذي وضعته لجنة التنسيق الإدارية قد سار سيرا حسنا حتى الآن. فقد أخذت اللجان التابعة للجهاز العادي للجنة التنسيق الإدارية بنهج منسق في اضطلاعها بأعمالها. وانصب الجهد الرئيسي لما تقوم به فرق العمل الثلاث من أعمال على استحداث منتجات نهائية مستندة إلى أساس قطري ومصممة لمساعدة البلدان على تنفيذ برامج العمل الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وعلى الرغم من عدم انتهاء فرق العمل بعد من عملها (من المتوقع أن تنجز فرقة العمل المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عملها في شهر تموز/يوليه)، فثمة دلائل فعلية على أن عمل الفرقتين الأخريين قد أدى إلى تطوير هام في السياسات لتوجيه ما يتخذ من إجراءات على الصعيد القطري. ويبين الاستعراض الشامل التالي لعمل اللجان المشتركة بين الوكالات وفرق العمل المخصصة ذات الصلة التابعة للجنة التنسيق الإدارية ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن.

باء - أعمال اللجان الاستشارية الدائمة وفرق العمل المخصصة التابعة للجنة التنسيق الإدارية

١ - اللجان الاستشارية

(أ) اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة

٢٥ - وضعت لجنة التنسيق الإدارية في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إطارا لدعم الاستجابة لمتطلبات متابعة المؤتمر بطريقة متسقة على نطاق المنظومة. وأقيم الإطار على نموذج مبتكر يجمع بين مهام التنسيق المركزية، المنوطة بلجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التي أنشئت حديثا، وبين تخصيص مسؤوليات محددة على نحو لا مركزي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، استنادا إلى ما تتمتع به من نقاط قوة نسبية، لكي تقوم بإدارة مهام المكونات البرنامجية المختلفة لجدول أعمال القرن ٢١.

٢٦ - وأدت شبكة مديري المهام التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز فعالية استخدام الموارد والخبرة الفنية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة. فقامت بترشيد عملية إعداد التقارير للجنة التنمية المستدامة، ويسرت تقديم المنظمات لإسهاماتها المستندة إلى ولاياتها المتخصصة. وبتشجيعها على الاتصال وتبادل المعلومات ساعدت على نشر المعرفة بوسائل دعم التنمية المستدامة وقللت من ازدواجية الجهود. وساعدت أيضا على دعم المزيد من التفاعل مع سائر الترتيبات المشتركة بين الوكالات. كما عززت شبكة مديري المهام إيصال الخدمات إلى خارج إطار منظومة الأمم المتحدة وذلك بإشراك المنظمات والعمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الشركاء من الجماعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية. وقد قامت اللجنة المشتركة بين الوكالات بدور المظلة لمبادرات التنسيق الأخرى، بما في ذلك الآليات الأكثر تخصصا المشتركة بين الوكالات، التي قامت بعملها خير قيام عند اتباعها لنهج مواضيعي مركز الأهداف.

٢٧ - ويشمل العمل على نطاق المنظومة الرامي إلى زيادة توسيع وتعميق ما يوجد من تعاون وتنسيق مشتركين بين الوكالات في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في جملة أمور، النظر المتواصل في التدابير الرامية إلى تحسين قدرات الإيصال والتنسيق على الصعيد الميداني، وتعزيز التنسيق فيما بين السياسات على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية، وتحسين التفاعل بين اللجنة المشتركة بين الوكالات وغيرها من هيئات وآليات لجنة التنسيق الإدارية للتنسيق بين الوكالات، وتبسيط طلبات الإبلاغ، وإشراك المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة. وترى لجنة التنسيق الإدارية أن هذه الترتيبات الناشئة قد أتاحت لمنظومة الأمم المتحدة بوجه عام توفير آلية متسمة بالمرونة والتعاون والمشاركة لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتنسيق بين شتى أنشطة التنمية المستدامة. وتشمل الأمثلة الناجحة على هذا التعاون في المنظومة البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالتنظيم الصحي لسلامة المواد الكيماوية وفرقة العمل غير الرسمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات.

٢٨ - ورغم هذا التقدم المحرز في تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات لم تزل هناك حاجة لتحقيق توازن أفضل في التنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية/الميدانية. وما زال التعاون يفتقر إلى التطوير في بعض المناطق، رغم أن بعض الوكالات قد سميت بوصفها منسقة لمجالات معينة من برنامج العمل الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن الضروري أيضا تشجيع الدعم للبرمجة المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وصولا إلى نهج أكثر تكاملا يدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

(ب) اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين

٢٩ - وأدى إنشاء لجنة التنسيق الإدارية للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى إضفاء طابع الاستمرارية على ترتيب مخصص للعمل المشترك بين الوكالات فيما يتصل بقضايا المرأة ونوع الجنس كان قائما منذ انعقاد المؤتمر الأول المعني بالمرأة (مكسيكو سيتي، ١٩٧٥). وأكد قرار اللجنة أيضا من جديد أن الولايات التي تمخض عنها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ستلقى من منظومة الأمم المتحدة اهتماما مستمرا ومتصلا.

٣٠ - وطالبت اختصاصات اللجنة الجديدة المشتركة بين الوكالات بمجالين رئيسيين للتركيز هما، أولا، فعالية التنسيق والتعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين والتوصيات المتصلة بقضايا الجنسين الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى؛ وثانيا، فعالية التعاون والتنسيق دعما لدمج منظور لمشاركة الجنسين في الأنشطة الرئيسية لأعمال منظومة الأمم المتحدة. وستركز جهود اللجنة في هذا الصدد على تقديم المشورة والتوجيه إلى المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، وغيرها من الأجزاء ذات الصلة في أجهزتها الفرعية التابعة بشأن الكيفية التي تترجم بها ولاية الدمج في الأنشطة الرئيسية إلى واقع عملي وغير ذلك من مجالات التنسيق.

٣١ - وعقدت اللجنة المشتركة بين الوكالات دورتين حتى الآن. ومن المتوخى أن تعقد هذه اللجنة دورات سنوية بالتزامن مع دورات لجنة مركز المرأة. ويتوقع أن تتناول اللجنة في كل دورة عددا من المواضيع الفنية المختارة إما تبعا لبرامج عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمات الأعضاء، بغية توفير مدخلات من منظور مشترك بين الوكالات، أو من حيث صلتها بالأنشطة التي يضطلع بها في جهات أخرى داخل إطار العمل المشترك بين الوكالات. وتعتزم اللجنة أيضا فحص مؤشرات الأداء، وتصنيف أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد آليات المساءلة والعقبات التي تحول دون إحراز تقدم صوب تمتع المرأة بالمساواة.

٣٢ - ولكفالة أن تصبح متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودمج منظور مشاركة الجنسين في الأنشطة الرئيسية جزءا لا يتجزأ من جميع أنشطة متابعة المؤتمرات التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة تفاعلت هذه اللجنة مع فرق العمل المخصصة لمتابعة المؤتمرات وغيرها من الهيئات الأخرى التابعة للجنة التنسيق الإدارية، من خلال مركز تنسيقها المسمى لهذا الغرض، ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في حالة فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بالذات. وقدمت اللجنة دعمها ومساعدتها في هذا الخصوص وطلبت إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تبرز أهمية دمج منظور لمشاركة الجنسين فيما تضطلع به فرق العمل من أعمال وفي الأنشطة اللاحقة المتعلقة بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وحددت أوجه التكامل بين مجالات اهتمام منهاج العمل الحاسمة الإثنى عشر وبين أقسام البرامج والخطط والمخططات المعتمدة في المؤتمرات العالمية الأخرى المعقودة مؤخرا، ووفرت قائمة توضيحية بالإجراءات التي يمكن لفرق العمل اتخاذها في أدائها لمهامها.

٣٣ - كما تعرضت اللجنة لما يمس المرأة من القضايا المتعلقة بنوع الجنس التي تنشأ خلال المنازعات. وفي حالات الطوارئ وخلال عمليات حفظ السلام، بهدف توفير مدخلات إلى عملية إعداد مواضيع جدول أعمال لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين، المقرر عقدها في عام ١٩٩٨. ودرست اللجنة مشروع التقرير الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه التنسيقي في عام ١٩٩٧ وهو يتناول إدراج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية ويتضمن، في جملة أمور، مدخلات مقدمة من الفريق الفرعي المعني بإدماج نوع الجنس في التنمية التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٤ - وبالنسبة لمسألة المؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين، ستقيّم اللجنة المشتركة بين الوكالات جهود الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات وتبحث هذا الموضوع فيما يتصل بالأبعاد المتعلقة بالجنسين والبرمجة التي تراعي نوع الجنس، وستعد توصيات للتنسيق بين هذه الجهود والقضاء على الازدواجية. وبالمثل ستضع اللجنة مبادئ توجيهية فيما يتصل بعمليات وضع الميزانيات لتيسير تقييم ورصد الموارد التي تفيد النساء والرجال نتيجة لمراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، ولتقييم ما إذا كانت الموارد تخصص بطريقة تؤدي إلى التعجيل ببلوغ الهدف المتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٥ - وفي عام ١٩٩٨، ستستعرض اللجنة القضايا الموضوعية والمتعلقة بالتنسيق في مجال المرأة والصحة في إطار الأعمال التحضيرية لنظر لجنة مركز المرأة في هذا المجال من مجالات الاهتمام في عام ١٩٩٩. وبالمثل، ستقيّم اللجنة مدى التقدم المحرز في أرجاء المنظومة في تنفيذ الأنشطة الموجهة إلى النساء ووضعها في صميم النشاط الرئيسي على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، مع التشديد على وجه الخصوص على الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري.

٣٦ - وستطلب اللجنة أيضا دعما من المنظمات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة في تنسيق وتنفيذ منهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد، ستعقد اللجنة حلقة عمل بالاشتراك مع فريق إدماج المرأة في التنمية التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وقت لاحق من هذا العام من أجل تقاسم الخبرات ووضع استراتيجيات مشتركة لدعم تنفيذ منهاج عمل بيجين ومراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية على الصعيد الوطني وفي التعاون الانمائي المتعدد الأطراف والثنائي.

٢ - الأفرقة العاملة المخصصة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية

(أ) الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع

٣٧ - عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٦، الاجتماع التنظيمي للفرقة العاملة المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وفي هذا الاجتماع، الذي حضره ممثلون من ١٨ مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة، وافقت الفرقة العاملة على اختصاصاتها وخطة عملها. وأنشأت فريقين عاملين جديدين يعنى أحدهما بالرعاية الصحية الأولية وتتولى فيه منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على نحو مشترك القيام بدور الوكالتين الرائدتين أما الفريق الآخر فهو معني بالتعليم الأساسي وتقوم فيه اليونسكو بدور الوكالة الرائدة. وقررت فرقة العمل الاحتفاظ بثلاثة من الأفرقة العاملة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي كانت قد شكلت في وقت سابق والمعنية بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي الفريق العامل المعني بالصحة الانجابية وتقوم فيه منظمة الصحة العالمية بدور الوكالة الرائدة والفريق العامل المعني بالهجرة الدولية وتقوم فيه منظمة العمل الدولية بدور الوكالة الرائدة والفريق العامل المعني بالنهج المشترك إزاء بناء القدرات الوطنية على رصد وفيات الأطفال والأمهات وتتولى فيه

اليونيسيف دور الوكالة الرائدة. ووافقت فرقة العمل أيضا على أن تأخذ في الحسبان في برنامج عملها الأبعاد الجامعة التالية: اختيار/استعمال المؤشرات؛ والمنظور المتعلق بنوع الجنس؛ وتعبئة الموارد؛ والسياسة العامة؛ واستهداف فئات معينة من بينها تلك الفئات التي تعاني من حالات ما بعد الأزمات؛ والمشاركة في المجتمع المدني.

٣٨ - وعقدت فرقة العمل اجتماعين لاحقين للنظر في التقدم المحرز في أعمالها وفي إتمام هذه الأعمال. وبناء على اقتراح من عدد من المنسقين المقيمين واعترافا بالحاجة الملحوظة على الصعيد القطري، رأت فرقة العمل أن من الضروري تحديد المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز في بلوغ أهداف المؤتمر فضلا عن رصد فعالية البرامج في القطاعات ذات الصلة. وأكدت على ضرورة أن تستخدم جميع منظمات الأمم المتحدة، بشكل منسق، نظاما موحدا للبيانات. وأكدت أيضا على ضرورة أن تكون "المبادئ التوجيهية" مركزة وموجزة وأن يولى اهتمام إلى طرائق بناء القدرات القطرية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وسعت أيضا فرقة العمل إلى صياغة نواتجها بطريقة تتيح استخدامها بسهولة في إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية والتقييمات القطرية المشتركة.

٣٩ - وأنتجت فرقة العمل ٥ نواتج نهائية: (أ) مبادئ توجيهية بشأن المسائل القطاعية يستعين بها نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛ (ب) ورسم بياني حائطي يتضمن مؤشرات للخدمات الاجتماعية يبين أين تقف البلدان حاليا وأين يلزم أن تكون من حيث بلوغ الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة المعقودة مؤخرا؛ (ج) وتقرير عن أفضل الممارسات/الدروس المستفادة في مجال تعاون المانحين في تقديم المساعدة إلى القطاع الاجتماعي مع التركيز على ثلاث دراسات إفرادية قطرية أجريت في بنغلاديش وبيرو وكينيا؛ (د) وبطاقة جيب من أجل الدعوة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (هـ) وخلاصة وافية للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي. ومن المتوخى أن يجري بصفة دورية استكمال البيانات المدرجة على الرسم البياني الحائطي لتمكين البلدان من رصد مدى التقدم الذي أحرزته في بلوغ أهداف المؤتمرات. ويجري نشر جميع نواتج فرقة العمل على نطاق واسع وستتاح الكترونيا عن طريق الانترنت وإذا أمكن على أقراص الليزر.

٤٠ - ووافقت فرقة العمل على تعزيز استخدام نواتجها النهائية في العمل اليومي للمنسقين المقيمين والموظفين الميدانيين للأمم المتحدة. وسيقدم أيضا تدريب على استخدام المبادئ التوجيهية وسيطلب من مركز تورين أن يضع نموذجا تدريبيا للمنسقين المقيمين. وشجع الأعضاء الآخرون في فرقة العمل على أن يدرجوا التدريب على المبادئ التوجيهية في برامجهم التدريبية العادية.

٤١ - وأكدت فرقة العمل على أهمية الحصول على تغذية راجعة من الميدان بشأن استخدام هذه النواتج وفائدتها. وأوصت بإيلاء أولوية لإنشاء شراكات للتنمية على الصعيد القطري مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن أجل ترشيد متطلبات تقديم التقارير، اقترحت فرقة العمل النظر

في إعداد تقرير واحد عن كل مجال رئيسي على أن تتولى إعداده الوكالة الرائدة في هذا المجال. ويمكن أن يقلل هذا النهج بشكل كبير من عبء تقديم التقارير الملقى على عاتق البلدان.

٤٢ - ومن أهم إنجازات فرقة العمل تعبئة التعاون المشترك بين الوكالات لإعداد مبادئ توجيهية في مجالات محددة متصلة بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد بذلت جهود على وجه الخصوص لضمان أن تكون تلك المبادئ التوجيهية سهلة في الاستعمال وقصيرة وواضحة وموجزة بحيث يمكن للمنسقين المقيمين والموظفين الميدانيين للأمم المتحدة استعمالها بسهولة وبسرعة في أعمالهم اليومية. وحققت فرقة العمل نجاحا آخر ملحوظا في عملها تمثل في التوصل إلى توافق للآراء فيما بين الوكالات، عن طريق العمل الذي تضطلع به، بشأن أهمية وجود مجموعة من المؤشرات المشتركة وتقاسم البيانات والاشتراك في جمع البيانات.

(ب) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة

٤٣ - وافق الاجتماع التنظيمي الأول لفرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة الذي عقدته منظمة العمل الدولية في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على اختصاصات فرقة العمل وخطة عملها التي ستركز على مجموعة من الاستعراضات القطرية. ووافق الاجتماع على تناول المواضيع المحددة الثلاثة التالية من منظور عالمي: (أ) تأثير التكنولوجيا على العمالة؛ (ب) والمفهوم المتطور لسبل المعيشة المستدامة؛ (ج) والحاجة إلى مؤشرات محسنة عن العمالة وسبل المعيشة المستدامة. وعقدت الفرقة ثلاثة اجتماعات أخرى في عام ١٩٩٦ واجتماعا واحدا في عام ١٩٩٧. وجرى إكمال الاستعراضات والحلقات الدراسية التي نظمت على الصعيد القطري في ستة بلدان هي زامبيا وشيلي والمغرب وموزامبيق ونيبال وهنغاريا.

٤٤ - وعلى النحو المخطط، أعدت فرقة العمل تقريرا توليفيا لكي يستخدمه نظام المنسقين المقيمين يوجز الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة على الصعيد القطري ومن البلدان بهدف اقتراح طرق لتحسين التعاون فيما بين الوكالات في المستقبل وتوفير فهم واضح للعناصر المختلفة التي تعمل على تعزيز العمالة وسبل المعيشة المستدامة في حالات بعينها، وللمؤشرات الضرورية لرصد التقدم في هذه المجالات. واستند التقرير التوليفي إلى عدد من الاستعراضات القطرية التي تناولت العناصر المتصلة بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة وتناول أيضا الموارد الأخرى للوكالات المعنية.

٤٥ - واعتمدت الاستعراضات القطرية على الأعمال القائمة التي اضطلعت بها من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية ومعاهد البحوث المحلية. وقدمت تحليلا شاملا لحالة البلد واقترحت خططا للعمل من أجل التصدي للمشاكل والعقبات التي يواجهها البلد. وقدمت أيضا توجيها عمليا من أجل إصلاح السياسة العامة واقتراحات لتقديم المساعدة التقنية والتوجيه إلى نظام المنسقين المقيمين.

٤٦ - وقد جرى في كل حالة، بعد إعداد التقرير عقد اجتماع مشترك بين الوكالات على الصعيد الوطني لمناقشة النتائج والاقتراحات الواردة في التقرير. وأعقب هذا عقد حلقة عمل وطنية مدتها يوم واحد لنشر

نتائج الممارسة والسعي إلى تحقيق قدر من التوافق في الآراء بشأن التوصيات المستمدة من الاستعراض ورسم خريطة للمجالات التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة في المستقبل. وقد جمعت حلقات العمل صانعي السياسات في الحكومات وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وممثلي العمال وأرباب الأعمال وأعضاء المعاهد البحثية الوطنية وممثلي وسائط الإعلام ومجتمع المانحين. وقد اقترحت فرقة العمل في تقريرها التوليفي عقد حلقة دراسية أقاليمية تتيح لممثلي البلدان التي جرى استعراضها مناقشة تقرير فرقة العمل.

٤٧ - وتمثلت النتيجة الرئيسية المستخلصة من تحليل القضايا في البلدان المستعرضة في أن تحقيق تخفيضات كبيرة في البطالة والفقر سيتطلب في المقام الأول التزاما قويا وفعالا من جانب الحكومات. وفيما يتعلق بوضع استراتيجية للعمالة وسبل المعيشة المستدامة فيجب أن تصاغ هذه الاستراتيجية بأكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء بين ممثلي المجتمع المدني ومنظمات العمال وأرباب الأعمال. وقد ثبت أن تحقيق نمو اقتصادي مستمر من النوع الذي يستفيد من الأصول التي يمتلكها الفقراء وهي العمل والاستثمار في رأس المال البشري، وإزالة التشوهات التي تميز ضد الفقراء والعاطلين، واستهداف التدخلات الموجهة لصالح المستضعفين والفقراء فقرا مدقعا، تمثل طرقا أكيدة لتعزيز العمالة وسبل المعيشة المستدامة. وخلص التحليل أيضا إلى أن إصلاحات السوق، وإن كانت هامة لتحقيق النمو المستدام للعمالة وتخفيف حدة الفقر، فإنها ليست كافية في حد ذاتها بل يلزم إكمالها بسياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز قدرة الفئات الرئيسية ومن بينها الفقراء على الاستجابة على نحو كاف للفرص الجديدة.

٤٨ - وأكدت الاستعراضات القطرية العلاقة الإيجابية المتوقعة بين نمو الناتج والتوسع في العمالة. وأظهرت أيضا أن جودة العمالة غالبا ما لا تكون مرضية إذا سادت مستويات منخفضة من الحماية الاجتماعية واحترام محدود لحقوق العمال. ولا تزال المرأة تواجه تمييزا في العمالة والأجور فضلا عن التعليم؛ وغالبا ما تواجه مجموعات الأقليات تمييزا هي الأخرى؛ ولا تزال مشكلة عمل الأطفال مشكلة واسعة الانتشار. ويحتاج التغلب على البطالة والبطالة الناقصة والفقر نموا مطردا كثيفا من حيث العمالة. ويتطلب هذا في المقابل استقرارا في الاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية ذات امكانية أعلى نسبيا على تهيئة الوظائف وبناء مؤسسات سوق العمل وتقديم تدريب عالي الجودة فضلا عن استهداف البرامج التي تتصدى لمشاكل الفئات الخاصة. وعلاوة على ذلك، قرر الاستعراض أنه يلزم بذل جهود شاملة لمكافحة التمييز بين الجنسين وعمل الأطفال.

٤٩ - وتبعا للاستعراض، يلزم أيضا اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات الرئيسية على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الدولي، ستشمل هذه الإجراءات وضع إطار سليم للسياسة العامة للاقتصاد الكلي وتعزيز الوظائف عن طريق سياسات قطاعية كثيفة من حيث العمالة وإقامة المؤسسات وعن طريق استهداف برامج للعمالة موجهة إلى أضعف الفئات. وسينطوي هذا أيضا، على سبيل المثال، على إجراء استعراض للسياسات التي لها تأثير رئيسي على بلوغ سبل مستدامة للمعيشة في المناطق الريفية وإجراء استعراض للسياسات الزراعية فضلا عن تعزيز القطاع غير الرسمي في الحضر والنهوض بظروف العمل

والانتاجية فيه. ويجب تحسين الكفاءة التقنية للقوة العاملة وزيادة تطوير قدرتها الإدارية. ويلزم تقييم البرامج المستهدفة وتوسيع أنجحها. وعلى الصعيد الدولي، ثبت أن من المهم أن يبقى النظام التجاري الدولي مفتوحا بقدر الإمكان وأن يعطى التقدم نحو تقليل الدين في البلدان التي تتمشى فيها سياسات الاقتصاد الكلي مع المبادئ الاقتصادية الأساسية زخما جديدا. وفي إطار الاتجاهات الحالية للترابط العالمي، يلزم أن تؤثر إدارة الشؤون العامة الدولية تأثيرا عالميا على سبل تعزيز إيجاد الوظائف على الصعيد الوطني عن طريق الإدارة المنظمة للتدفقات المالية والتجارية وعن طريق تعزيز الأنظمة الديمقراطية واحترام معايير العمل الأساسية.

٥٠ - والى جانب تركيز فرقة العمل على اتخاذ إجراءات على الصعيد القطري من أجل متابعة المؤتمرات فقد أبرزت الفرقة المسائل ذات الاهتمام العالمي التي لا تزال تمثل تحديات لمنظومة الأمم المتحدة ومن بينها إيلاء تقدير أكبر لأهمية العولمة والتغير التكنولوجي في مجال العمالة، ودور العمالة الكاملة كوسيلة لتعزيز سبل المعيشة المستدامة والحاجة الى مؤشرات يمكن أن تعكس بقدر ملائم على نحو أكبر الأفكار المتعلقة بالعمالة والعمالة الناقصة وسبل المعيشة المستدامة.

(ج) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥١ - عقد البنك الدولي الاجتماع التنظيمي الأول لفرقة العمل في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة بتمثيل واسع النطاق من منظمات الأمم المتحدة. وقررت فرقة العمل إعداد توليفة لأفضل الممارسات أو الدروس المستفادة بهدف توضيح العناصر التي تشكل البيئة المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة آليات لتحسين التنسيق المشترك بين الوكالات لدعم هذه البيئة. وأنشأت فرقة العمل فريقين فرعيين للتصدي للمسائل الرئيسية الواقعة في نطاق سلطتها. وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة الفريق الأول المعني ببناء القدرات لإدارة الشؤون العامة، وتولى البنك الدولي بنفسه رئاسة الفريق الثاني المعني بالاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي.

٥٢ - وتتمثل المسؤوليات الأساسية للفريق الفرعي المعني بالاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي في توضيح العناصر الرئيسية للاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي وإجراء دراسات حالة إفرادية قطرية تتناول التنسيق المشترك بين الوكالات لدعم هذا الإطار واستخلاص الدروس المستفادة وتقديم توجيه فيما يتعلق بالتنسيق المشترك بين الوكالات في المستقبل استنادا الى الخبرات القطرية. ويتمثل الهدف من دراسات الحالة الإفرادية في دراسة دور وكالات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على إقامة اقتصاد كلي وإطار اجتماعي مناسبين مما سيستلزم بحث الحالات التي عزز فيها الدعم المقدم من وكالات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بين الوكالات إقامة بيئة مؤاتية بنجاح أو الحالات التي ثبت فيها أن الافتقار الى هذا التنسيق كان ضارا.

٥٣ - وقد انتقيت البلدان التي اختيرت لتجرى عنها دراسات حالة إفرادية، من بين تلك التي اتبعت بنشاط خطة للإصلاح خلال الفترة قيد الدراسة، ومن بين البلدان التي شاركت فيها منظومة الأمم المتحدة

مشاركة نشطة، ومن بين تلك التي تسمح فيها حالة التنمية الوطنية بتناول مناظير متعددة. وقد أكملت دراسات الحالة الإفرادية القطرية في نيسان/أبريل من هذا العام ومن المتوقع أن يكتمل التقرير النهائي لعمل الفريق الفرعي بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٥٤ - ووافق الفريق الفرعي المعني ببناء القدرات لإدارة الشؤون العامة على إعداد تقرير موحد يستند الى دراسات يجريها أعضاؤه بشأن أفضل ممارساتهم في تدعيم بناء القدرات لإدارة الشؤون العامة. ومن المقرر أن تستند دراسات الحالة الإفرادية الى الميزة النسبية لكل وكالة والى ولايتها. ووافق الفريق الفرعي أيضا على أن يخدم إطار إدارة الشؤون العامة الوارد في إعلان كوبنهاغن المعني بالتنمية الاجتماعية وفي برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوصفه التعريف الذي يرجع إليه أعضاء الفريق الفرعي والتوجيه العام الذي يهتدون به. وأكد الفريق الفرعي أيضا على أن الهدف من إجراء هذه الدراسات هو الاستفادة من خبرة كل وكالة ومن الدروس التي استخلصتها كمورد لتحديد وإنشاء شراكة فعالة بقدر أكبر بين الوكالات لتدعيم البرامج الوطنية لتنمية القدرات المستدامة والإدارة السليمة للشؤون العامة. وعند استعراض النهج الذي تتبعه كل وكالة لتدعيم تنمية القدرات في مجال إدارة الشؤون العامة وخبراتها في هذا المجال، وافقت الوكالات على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألتين شاملتين هما (أ) ضمان استدامة أوجه تنمية القدرات لإدارة الشؤون العامة؛ (ب) ودور الوكالات في تصميم البرامج وتنفيذها لكي تتمكن من مقارنة القضايا المشتركة والاستنتاجات. وقد عقدت جلسة عامة للفريق الفرعي في آذار/مارس ١٩٩٧ لإكمال التقرير الموحد. ومن المتوخى أن تكمل فرقة العمل أعمالها في أوائل الصيف.

٣ - متابعة فرق العمل المشتركة بين الوكالات

٥٥ - قررت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٧ أن تضطلع بتقييم شامل للتقدم العام الذي أحرز في تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات. وقد وافقت اللجنة، كجزء من هذا الاستعراض، على تقييم ما يلي: (أ) فعالية استخدام النواتج النهائية لفرق العمل، بما فيها المؤشرات؛ (ب) القيام على نحو منتظم بالإبلاغ عن الجديد في أنشطة المتابعة على الصعيد القطري وفي بلوغ الأهداف التي حددتها المؤتمرات وبالإفادة عن رأي المستهدفين في هذه الأنشطة وفي مدى بلوغ تلك الأهداف؛ (ج) تبسيط مواصفات وآليات تقديم التقارير، بالاستناد إلى الترتيبات القائمة لتقديم التقارير والمعلومات، وإلى تقييمات قطرية موحدة، وإلى مفهوم مديري المهام والمنظمات الرئيسية؛ (د) الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من استخدام آليات مرنة، من قبيل فرق العمل، في الاضطلاع بمهام محددة في إطار لجنة التنسيق الإدارية.

٥٦ - وفي هذا السياق، قررت لجنة التنسيق الإدارية عقد حلقة عمل في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تتمثل أهدافها الرئيسية فيما يلي: (أ) استعراض نواتج فرق العمل المشتركة بين الوكالات وغيرها من الهيئات لكفالة التساوق والترابط بينها، ولا سيما فيما يتعلق بالتوجيه المتاح لنظام المنسقين المقيمين؛ (ب) وضع مقترحات لتقديمها، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، إلى

لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٧، وذلك بشأن التنسيق المستمر لمتابعة المؤتمرات الدولية واستدامة هذه المتابعة؛ (ج) التصدي لضرورة زيادة تبسيط وترشيد مواصفات الاجتماعات وتقديم التقارير. وينبغي أن يكون بين المشاركين في حلقة العمل رؤساء فرق العمل المشتركة بين الوكالات ورؤساء الآليات الفرعية ذات الصلة للجنة التنسيق الإدارية (اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وما إلى ذلك)، ووكالات رئيسية مختارة ومجموعة مختارة من المنسقين المقيمين.

جيم - مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٥٧ - بتت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٧، في أمر آلية المتابعة المشتركة بين الوكالات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتقضي الترتيبات المتفق عليها بتشجيع نظام المنسقين المقيمين على تكوين أفرقة موضوعية على الصعيد القطري تتناول موضوع الأمن الغذائي والمسائل المتصلة به. وعلى صعيد المقر، ستتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مسؤولية إدارة شبكة لدعم الأفرقة القطرية ولجمع معلومات عن خبرات قطرية مختارة وتحليلها ونشرها، على أن تقدم التقارير إلى لجنة التنسيق الإدارية، حسب الاقتضاء، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية و/أو اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، وأن تتاح النتائج للآليات الأخرى ذات الصلة داخل منظومة لجنة التنسيق الإدارية وخارجها.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

٥٨ - فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، قررت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٧، أن تركز الترتيبات على دعم الأنشطة والتنسيق على الصعيد القطري وأن تشمل وضع مبادئ توجيهية يهتدى بها نظام المنسقين المقيمين لدى إنشاء الأفرقة الموضوعية على الصعيد القطري وتعزيز التنفيذ والرصد على الصعيدين الوطني والمحلي.

رابعا - التقدم المحرز على الصعيد القطري

ألف - معلومات أساسية

٥٩ - لا يزال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ إنشاء فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على اتصال بجميع الممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا. وقد حثهم على استخدام الإطار العام المتمثل في فرق العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وفي اللجنة

المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، باعتباره مُوجِّها عاما لتنظيم المتابعة القطرية لهذه المؤتمرات. وقد اقتُرح أن يكون هؤلاء الممثلون والمنسقون أول من يبادر بإنشاء الأفرقة الموضوعية، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الوكالات، على أن تستفيد هذه الأفرقة من أعمال فرق العمل الموجودة في المقر دون أن تكون مطابقة لها بالضرورة، وأن تعكس الحالة والأولويات والاحتياجات الخاصة بكل بلد. وستُشرك هذه الأفرقة، بصورة كاملة، السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الهيئات المشاركة المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - وسيرا على التعليمات الواردة من مدير البرنامج الإنمائي، دأب المنسقون المقيمون على تنظيم أنشطة للمتابعة على الصعيد القطري. وقد أحرز تقدم في جميع المناطق التي قام فيها المنسقون المقيمون بتنظيم أفرقة موضوعية أو التي يقومون فيها حاليا بإنشاء تلك الأفرقة، التي تشارك فيها، حسب الاقتضاء، السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية. وفيما يلي ملخص موجز للاتجاهات العامة الناشئة على الصعيد القطري في أنشطة المتابعة. وقد وضع هذا التقييم المبدئي استنادا إلى المعلومات الواردة في التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ١٩٩٦ بشأن التقدم المحرز في ١٠٠ بلد.

باء - لمحة عامة

٦١ - جرت العادة على أن يبدأ المنسقون المقيمون إنشاء الأفرقة الموضوعية والبرامج المشتركة المتعددة الوكالات، كما يجري حاليا بدء مشاريع ذات صلة وثيقة بالتطبيق الفعال لنتائج المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا. وكانوا يقومون بمبادراتهم، في جميع الحالات، بالتشاور الكامل مع الحكومات المضيفة، آخذين في اعتبارهم الظروف المحلية الخاصة والأولويات والاحتياجات الوطنية. وقد بُذلت، في الوقت ذاته، جهود لتوسيع نطاق مشاركة السلطات الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية.

٦٢ - ورغم الطابع الفريد للأفرقة الموضوعية وللبرامج في كل بلد، فإن من الممكن ملاحظة بضعة تشابهات بين منطقة وأخرى في ترتيبات إنشاء فريق موضوعي ما. ومن أمثلة ذلك إنشاء الفريق الموضوعي المعني بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فقد تعهدت الحكومات، لدى اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بإتاحة جميع الوسائل اللازمة لتقليل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز ولخفض معدل انتقال هذه الإصابة. ووفقا للتقارير السنوية لعام ١٩٩٦، أفاد نحو ٩٠ في المائة من المنسقين المقيمين عن إنشاء أفرقة موضوعية/ برامج مشتركة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز. وهذا المعدل جيد جدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٣ - ومن المواضيع الشائعة الأخرى موضوع التخفيف من وطأة الفقر. فقد انتهجت مجموعة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة نهج إنشاء فريق موضوعي يُعنى بمسألة التخفيف من وطأة الفقر. وقررت طائفة أخرى من الأفرقة القطرية أن تعتبر هذه المسألة مبدءا شاملا وأساسيا في معظم أنشطة التعاون المشتركة بين الوكالات ولم تنشئ فريقا عاملا أو برنامجا خاصا للتصدي للفقر. وقد انتهج النهج الثاني نحو ٦٠ في المائة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انتهجت النهج الثاني نسبة تكاد تبلغ ٨٠ في المائة. ومن الجدير بالذكر أن نحو ٦٠ في المائة فقط من المنسقين المقيمين في أفريقيا قد أنشأوا أفرقة موضوعية أو بدأوا أنشطة مشتركة بين الوكالات في مجال التخفيف من وطأة الفقر.

٦٤ - والنهوض بالمرأة ومراعاة منظور الجنس من المسائل الأخرى التي يتم التطرق إليها كثيرا جدا (في أكثر من ٨٠ في المائة من بلدان أفريقيا ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفي ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). كما اضطلع عدد كبير من البلدان بأنشطة تنسيق مشتركة بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الأساسية، والعمالة واستدامة مصادر الرزق، والبيئة.

٦٥ - وتشير التقارير السنوية لعام ١٩٩٦، بصورة عامة، إلى أن المنسقين المقيمين يسلمون بأهمية جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، من خلال آليات من قبيل الأفرقة الموضوعية والبرامج/المشاريع المشتركة. وترد في الإطار ٢ معلومات أكثر تفصيلا عن هذه الأنشطة. وقد استُخدم ثراء الخبرة المشتركة بين الوكالات استخداما كاملا على الصعيد القطري في تنفيذ شراكات، يُسيِّرها الطلب، مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين.

الإطار ٢ - منظور إقليمي

١ - أفريقيا

أكثر المواضيع شيوعا في بلدان هذه المنطقة هو موضوع مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية/النهوض بالمرأة وتمكينها ثم يأتي بعد ذلك موضوع التخفيف من وطأة الفقر. ففي أكثر من ٨٠ في المائة من هذه البلدان حاليا أنشطة مشتركة بين الوكالات من أجل هذه المسألة. وقد أنشأت نسبة قدرها نحو ٦٠ في المائة من البلدان أفرقة موضوعية أو بدأت أنشطة تنسيق مشتركة بين الوكالات، في مجال التخفيف من وطأة الفقر. كما يجري على نحو نشط في قرابة ٦٠ في المائة من البلدان التصدي للمسائل المتصلة بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وأنشئت في ما يزيد قليلا عن ثلث عدد البلدان أفرقة موضوعية شتى وبرامج/مشاريع مشتركة في مجالات العمالة واستدامة مصادر الرزق (بما في ذلك الأمن الغذائي)؛ والبيئة؛ والتعليم؛ وحقوق الإنسان الخاصة بالطفل/تشغيل الأطفال.

٢ - منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

كان لبلدان هذه المنطقة نشاط كبير في تشجيع التعاون بين الوكالات من أجل تعزيز الأخذ، على الصعيد الوطني، بالمواضيع الرئيسية للمؤتمرات العالمية. فقد أنشأت نسبة قدرها ٨٠ في المائة من البلدان أفرقة عاملة موضوعية أو بدأت أنشطة مشتركة متعددة الوكالات في مجالي التخفيف من وطأة الفقر والنهوض بالمرأة وتمكينها. وكان التعاون بين الوكالات في مجال العمالة واستدامة مصادر الرزق (بما في ذلك الأمن الغذائي) يحتل مكانا بارزا في نحو ٧٠ في المائة من البلدان. وأنشأ ما يربو على ٦٠ في المائة من البلدان أفرقة موضوعية أو برامج/مشاريع مشتركة متعددة الوكالات تتصل بمسألتي الخدمات الاجتماعية الأساسية والبيئة. وفي نحو ثلث البلدان، بدأت منظومة الأمم المتحدة تنفيذ مبادرات في مجال التعليم. وأنشأت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في بضعة بلدان أفرقة موضوعية أو برامج/مشاريع مشتركة بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالطفل/تشغيل الأطفال.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

كما ذكر أعلاه، فإن ٨٠ في المائة من بلدان المنطقة تعتبر التخفيف من وطأة الفقر مبدءا شاملا وأساسيا في معظم أنشطة التعاون المشترك بين الوكالات ولم تنشئ أفرقة عاملة أو برامج مستقلة بشأن هذا الموضوع. غير أن بلدان المنطقة نشطة جدا في التصدي للمسائل المتصلة بالخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والعمالة واستدامة مصادر الرزق (بما في ذلك مسألة الأمن الغذائي)؛ والمرأة ونوع الجنس. وفيما يتعلق بموضوع الخدمات الاجتماعية الأساسية تحديدا، فقد بدأ أكثر من ٧٠ في المائة من البلدان أنشطة مشتركة بين الوكالات في هذا المجال. وكان التعاون المشترك بين الوكالات يتخذ في معظمه شكل أفرقة موضوعية (أكثر من ٨٠ في المائة) تضم عددا أكبر

من الجهات المعنية، من منظمات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية. واضطلعت منظومة الأمم المتحدة بأنشطة مشتركة في نحو ثلث البلدان بشأن المسائل المتصلة بالبيئة والتعليم وحقوق الإنسان الخاصة بالطفل وتشغيل الأطفال.

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كثيرا ما كان يجري التصدي للمسائل المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة واستدامة مصادر الرزق (بما في ذلك الأمن الغذائي) والمرأة ونوع الجنس (في نسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة من بلدان المنطقة) باعتبارها مواضيع للتعاون بين الوكالات في هذه المنطقة. وقد بدأ ما يربو قليلا عن ثلث عدد البلدان أنشطة تتصل بمسألتي البيئة والتعليم. وتصدت منظومة الأمم المتحدة لموضوع حقوق الإنسان الخاصة بالطفل وتشغيل الأطفال في ما يقل قليلا عن ثلث عدد البلدان.

٥ - أوروبا ورابطة الدول المستقلة

يجري في ٨٠ في المائة من بلدان هذه المنطقة الاضطلاع بأنشطة تعاونية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشرع نحو ٤٠ في المائة من البلدان في أنشطة في مجالات التخفيف من وطأة الفقر والعمالة واستدامة مصادر الرزق. وشرع نحو ثلث عدد البلدان في مبادرات مشتركة بين الوكالات في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية وبدأ ربع هذه البلدان أنشطة في المسائل المتعلقة بالمرأة ونوع الجنس. وقد حدد المنسقون المقيمون عقبات شتى تعترض سبيل التقدم، منها عدم وجود وكالة حكومية تتولى مسؤولية القضايا موضع الاهتمام، وعواقب النزاعات المسلحة، والانهيار الاقتصادي الحاد في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي السابق. ومن العوامل المهمة الأخرى التي حُددت في هذا الصدد تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي الجذري حتمت إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية.

جيم - التكامل مع المبادرات الأخرى المشتركة بين الوكالات

٦٦ - يجري في كثير من البلدان بذل جهود لزيادة استخدام الأفرقة العاملة الموضوعية واتباع نهج يقوم على مزيد من التشاور من أجل بلوغ أهداف المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا والوفاء بالالتزامات التي حددتها، وذلك بالاشتراك مع الآليات القائمة فعلا للتعاون المشترك بين الوكالات، ومن ذلك مثلا مذكرة الاستراتيجية القطرية. وتفيد التقارير أن إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية والجهود المبذولة للتطبيق الفعال لها قد ساعدا في تحديد المجالات موضع الأولوية في البلد المعني، وأديا إلى تشاور أوثق فيما بين الوكالات لكفالة الاستخدام الكفء لموارد الأمم المتحدة في هذه المجالات موضع الأولوية، ومن ثم فقد ساهما، في كثير من الحالات، في تعزيز أداء الأفرقة العاملة الموضوعية المشتركة بين الوكالات.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

٦٧ - ينبغي أن يظل تعزيز المتابعة المستمرة والمنسقة لمختلف مؤتمرات الأمم المتحدة هدفا رئيسيا للمنظومة، ولا سيما على الصعيد الميداني. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في أن يراعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، نتائج الاستعراض الشامل المذكور أعلاه، الذي ستجريه لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٧، بغية كفالة تعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

٦٨ - وقد يرغب المجلس في التشجيع على أن يُولى، لدى الإبلاغ عن نتائج الاستعراض الشامل الذي ستجريه لجنة التنسيق الإدارية للمتابعة المنسقة للمؤتمرات، اهتمام خاص للتقدم المحرز في كفالة التنسيق في متابعة المؤتمرات المعقودة في مجال الإحصاء والمؤشرات، على أن يؤخذ في الاعتبار العمل الذي تضطلع به اللجنة الإحصائية.

٦٩ - وقد ينظر المجلس، في إطار استنتاجاته المتفق عليها لعام ١٩٩٥ بشأن المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية، في أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعلى أساس الاستفادة من العمل الذي تضطلع به الآليات المشتركة بين الوكالات، فضلا عن نظام المنسقين المقيمين، تقريرا دوريا عن التقدم المحرز في تعزيز الأخذ بنهج متكامل، وذلك في إطار عنصر التنسيق في الجزء العام الخاص بالمجلس. وقد يواصل المجلس توفير التوجيه لعمل لجانه الفنية بغية كفالة تحسين مواءمة عمل هذه اللجان.

٧٠ - وقد ينظر المجلس في التوصية بأن تستند هيئاته الفرعية والأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى توجيهات من الجمعية لدى بحث مواضيع المؤتمرات، المشمولة بأكثر من مجال. وقد يدعو المجلس اللجان الفنية، لدى رصد مدى تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية وبلوغ أرقامها المستهدفة، إلى أن تستفيد من العمل المضطلع به لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مع الاستفادة أيضا من العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع في مجال المؤشرات والأهداف والأرقام المستهدفة.

٧١ - وفي الوقت ذاته، قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة إدماج نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، في برامج عملها والمساهمة بالمعلومات والتحليلات والتقييمات ذات الصلة دعما للاستعراضات الموضوعية التي يجريها المجلس ذاته. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إيلاء اهتمام ذي أولوية، لتقديم الدعم الفعال، عن طريق سبل منها الاستخدام والتطبيق الكاملين لنواتج فرق العمل، إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الهيئات، من أجل تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة.

- - - - -